S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/966
21 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بالإشارة إلى القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦) بشأن الحالة في أفغانستان، الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وبصفة خاصة إلى الفقرة ٧ من منطوق ذلك القرار.

ووفقا لتلك الفقرة، دعوت مجموعة من ١٩ دولة عضو مهتمة، جنبا إلى جنب مع منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اجتماع لمدة يوم واحد للتشاور في نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان الغرض من الاجتماع ذا شقين: إحاطة المشتركين علما بالجهود الراهنة التي تبذلها الأمم المتحدة في أفغانستان في الميادين السياسي والإنساني والإنمائي، وإجراء مناقشة معهم عما يمكن أن يقدموه من المزيد من الدعم لهذه الجهود، مع الإشارة بصفة خاصة إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وبدء عملية سياسية تؤدي إلى التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض.

وكانت الدول الأعضاء المدعوة هي الاتحاد الروسي، أوزبكستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركمانستان، تركيا، الصين، طاجيكستان، فرنسا، قيرغيزستان، كازاخستان، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وقد قدم جميع المشتركون مساهمات كبيرة في المناقشة وظهرت درجة من توافق الآراء تدعو إلى السرور، وكانت الدعوة التي وجهها الاجتماع إلى الأطراف الأفغانية واضحة. فهذه المجموعة من البلدان ذات النفوذ المطلعة على بواطن الأمور قد أعربت بالإجماع عن اقتناعها بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في أفغانستان. وأبدت رغبتها في تحقيق وقف فوري لإطلاق النار على أن يتضمن، حسبما تراه معظم هذه البلدان، تجريد كابول من الأسلحة. وقالت هذه البلدان إنها تريد من الأطراف الأفغانية أن تشترك في جهد يرمي إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع بينها، وأعربت المجموعة عن استعدادها للاشتراك في جهود دولية منسقة لمساعدة الأطراف الأفغانية على تحقيق ذلك.

وقال جميع المشتركين إن الحالة الحالية لا يمكن السماح باستمرارها. وهي غير محتملة بالنظر إلى المعاناة التي تفرضها على الشعب الأفغاني. كما أنها غير محتملة أيضا فيما يتعلق بالتهديدات التي

211196 211196 96-33093

9633093

تشكلها للمنطقة وللعالم: التهديدات المتمثلة في زعزعة الاستقرار الإقليمي، المخدرات، الإرهاب، التدفقات غير القانونية للأسلحة.

وأعاد المشتركون تأكيد المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهي احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وضرورة قيام الأطراف الأفغانية بالتفاوض للوصول إلى تسوية سياسية تحترم حقوق جميع الجماعات بما فيها حقوق الإنسان الخاصة بها؛ وضع حد للتدخل الأجنبي، ولا سيما من خلال الإمداد بالأسلحة. وأكد المشتركون من جديد التأييد لنوع عملية السلام التي حددت معالمها الرئيسية في الفقرة ٤ من القرار ٨٨/٥٠ باء.

وأكد جميع المشتركين أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي لتؤديه في مساعدة الأطراف الأفغانية على تحديد وتنفيذ عملية للسلام، بالتشاور الوثيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي التي ينبغي أن تكون جهودها مكملة لجهود الأمم المتحدة. وأعرب المشتركون بالإجماع عن التقدير لجهود البعثة الخاصة بقيادة السيد نوربرت هولل، ولا سيما جهوده الراهنة لتحقيق وقف لإطلاق النار في كابول وفيما حولها، وتعهدوا بمواصلة دعمهم لتلك الجهود. وقد شجعني بصفة خاصة استجابة المشتركين بشكل إيجابي لدعوتي للتنسيق على نحو وثيق بين جهود الوساطة التي يضطلعون بها وجهود الأمم المتحدة.

وفي تعليقاتي الاختتامية في نهاية الاجتماع كان بوسعي استنتاج أن الوفود الحاضرة قد استجابت بشكل إيجابي بشأن عدد من المسائل الرئيسية. فأوضحت أنها ستستخدم ما لها من نفوذ عند مختلف الفصائل لإقناعها بالتخلي عن الخيار العسكري والانضمام إلى السعي المشترك لتحقيق السلم عن طريق التفاوض. كما أنها استجابت بشكل إيجابي لِما طلبته من أن تكون البلدان ذات النفوذ في أفغانستان على استعداد، بشكل فردي أو جماعي، لمساعدة جهود الأمم المتحدة عندما تطلب الأمم المتحدة ذلك. وأعرب معظم الوفود عن رأي مؤداه أنه سيكون من المفيد أن تواصل المجموعة الاجتماع بشكل غير رسمي من وقت لآخر وعلى مستويات مختلفة. وكان هناك تأييد واسع النطاق للفكرة المنادية بأنه ينبغي أن يعقد في الوقت الملائم مؤتمر دولي لدعم المفاوضات وتأييد نتائجها. وعرض عدد من الوفود استضافة هذا المؤتمر و/أو مفاوضات مباشرة تجرى قبله بين الأطراف الافغانية.

وأظهر المشتركون اهتماما شديدا بالإجراءات الجماعية الرامية إلى كبح أو إيقاف تدفق الأسلحة والذخيرة إلى أفغانستان. واقترح البعض أن نظام "فاسينار" للحد من نقل الأسلحة التقليدية عند نقطة المنبع يمكن أن يكون مفيدا في هذا السياق. وفضّل آخرون قيام مجلس الأمن بفرض حظر رسمي على توريد الأسلحة.

وأبدى، المشتركون بالإجماع رغبتهم في تخفيف المعاناة التي فرضها النزاع الأفغاني على عامة الناس في ذلك البلد. وشاطرني عدد منهم الرأي في أن الأمل في قيام جهد دولي كبير لتعمير أفغانستان عند إعادة إحلال السلام يمكن أن يكون في حد ذاته حافزا هاما لزعماء الفصائل على التفاوض للتوصل إلى تسوية من أجل السلم.

وختاما أقول إن هذا الاجتماع كان تجمعا أوليا مفيدا لمجموعة من البلدان التي يسمح لها وضعها إلى حد كبير بدعم جهود الأمين العام الرامية إلى الاضطلاع بالولايات المكلف بها من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة. وأنا أنوي دعوة هذه المجموعة من وقت إلى آخر إلى اجتماعات أخرى غير رسمية.

وسأغدو ممتنا، يا سيدي الرئيس، لو أبلغتم هذه المعلومات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

- - - - -